

مجموعة أصدقاء اليمن تعقد اجتماعها الأول في (أبوظبي)

هشام شرف في كلمة بلادنا في الاجتماع:

استيعاب العمالة اليمنية في السوق الخليجية سيحد من اختناقات سوق العمل اليمنية

عقدت مجموعة أصدقاء اليمن (الاقتصاد والحكم الرشيد)، اجتماعها الأول أمس بقصر الامارات بأبوظبي بمشاركة 20 دولة عربية وأجنبية وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية .

وفي افتتاح الاجتماع الذي يعقد برئاسة إماراتية ألمانية مشتركة.. جدد مساعد وزير الخارجية الإماراتي للشئون الاقتصادية خالد غانم الغيث التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بمواصلة التعاون مع البلدان الصديقة من أجل المصلحة العامة للمجتمع اليمني والمجتمع الدولي، ولضمان المضي قدما بالشراكة مع اليمن.. مشيراً إلى أن اجتماع أبوظبي منبثق عن مؤتمر لندن حول اليمن الذي ناقش التحديات التي تواجهها اليمن بمشاركة 25 دولة ومنظمة دولية.



متابعات إخبارية

الوضع الذي تتجه إليه المالية العامة غاية في الخطورة

اليمن حققت إنجازات في مجالات عديدة رغم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتحديات الأمنية الصعبة المشكلة السكانية وتزايد معدل البطالة أفرزا العديد من الاختلالات

وقال:«هذا هو أول اجتماع للتشاور والتنسيق حول آلية مجموعة العمل وسيتم من خلاله التركيز على وضع التوصيات وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للحكومة اليمنية ودعم تنفيذها من خلال أصدقاء اليمن».. لافتا الى ان الفريق سيقدم تقريراً الى الاجتماع الوزاري المقرر في مايو المقبل في الرياض.. مبينا ان الجهود لا تُقتصر فُقَط على مناقشة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية لكن ايضا لوضع التوصيات وتحديد مجالات العمل ذات الاولويةِ بالنسبة للحكومة اليمنية ودعم تنفيذها من خلال فريق عمل مجموعة أصدقاء اليمن.

وقال: «اي ردود على هذه المشاكل يجب ان تكون شاملة وخطة العمل يجب أن تكون واضحةً ويكون هناك توجيه مستمر للفريق للتغلب على التحديات التّي يُواجهها الّيمن على نطاق اوسع ونحن على يقين من ان اليمن سيكون جاهزا لهذه المهمة وسيكون له دعمنا بالكامل».

وأوضح المسئول الاماراتي ان برنامج الاصلاحات الذي تنفذه الحكومة . 1995 برتنامج طموح لو تم تطب سيمكن اليمن من الانتقال الى مستوى اقتصادي واجتماعي وسياسي

وأكد ان المجتمع الدولي شرع في التعاون والعمل مع الحكومة اليمنية لعدة سنوات لمعالجة التحديات والمشاكل التي تواجهها .. مبينا الحاجة الي تحسين الوضع الامني لتحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام. وقال الغيث: «ان مبادرتنا والانجازات والتركيز على مصالح ورفاهية

اليمن هي نتاج لرؤية طموحة وتطلعات فريق العمل وسنواصل نحن والمجتمع الدولي العمل معكم من اجل التغلب على هذه التحديات التي تواجهونها،وأؤكد ان دورنا هو داعم ومسئولية معالجة هذه القضايا تقعّ أولا وقبل كل شيء على الحكومة اليمنية» .

وعبر مساعد وزير الخارجية الاماراتي للشئون الاقتصادية عن تطلعه الى المِزيد من التعاون والتنسيق بشأن الَّقضايا المَشتركة لمجموعَّة العمل

كلمة اليمن في الاجتماع التي القاها نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي المهندس هشام شرف عبر في مستهلها عن تقدير وامتنان الحكومة اليمنية لدولة الامارات العربية المتّحدة الشقيقة على دعمها السخى والفاعل لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن،وتبنيها لمبادرة اصدقاء اليمن واستضافتها لهذا الاجتماع، وكذا تقدير الموقف الداعم لجمهورية المانيا لليمن ومشاركتها في رئاسة هذا اللقاء.

وأعرب نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي عن شكره لممثلى الدول والمنظمات المشاركة فى الاجتماع الذي يمثل تدشينا عمليا لإطلاق مبادرة أصدقاء اليمن ويعول عليه ان يكون احد الأليات الفاعلة للشراكة والحوار مع الأصدقاء حول التحديات التي يواجهها اليمن والمعالجات وأوجه الدعم

مساعد وزير الخارجية الإماراتي:

برنامج الإصلاحات الذي تنفذه الحكومة اليمنية سيمكنها من الانتقال إلى مستوى اقتصادي واجتماعي وسياسي متقدم

والمتابعة للقاءات التي عقدت في لندن والرياض والتي تجسد متانة العلاقات المتميزة بين اليمن والمانحين، والعمل المشترك باتجاه دعم اليمن نحو إرساء مزيد من الاستقرار السياسي والاقتصادي جنبا الى جنب مع تحقيق الامن والاستقرار ومواصلة بناء دولة النظام والقانون وتحقيق تنمية مستدامة تعمل على التخفيف من الفقر وخفض مستوى البطالة

واستعرض شرف الخطط والبرامج التنموية التي نفذتها الحكومة اليمنية خلال العقود الماضية، وتبنيها مجمُّوعة واسعة منَّ الاصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تعززت مؤخرا في تبني مرحلة جديدة من أجندة الإصلاحات الوطنية.. مبيناً ان ذلك كله ساعد في تحقيق تقدم ملموس في تحسين مستوى التنمية وتكوين أسس بناء الدولة وتعزيز الشراكة مع القطاع

الخاصُ والمجتمع المدني. وقال: «الا ان الطريق لايزال طويلا ويحتاج الى تضافر كل الجهود لتجاوز الصعوبات والتحديات التي تعيق مسيرة التنمية وتقوض مقومات الامن والاستقرار سواء التحدياتُ الهيكلية مثل النمو السكاني وشحة الموارد او التحديات الطارئة كالتطرف والارهاب والقرصنة والتغيرات المناخية واثار

ولفت نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الى ان تصنيف اليمن ضمن الدول الواقعة خارج المسار بالنسبة لتحقيق اهداف التنمية الالفية بحلول العام 2015 يعني أن هناك حاجة متزايدة لحشد الموارد للوصول الى تلك الاهداف او تحقيق الحد الادنى الممكن منها وخاصة ما يتعلق بالتخفيف من ظاهرتي الفقر والبطالة وتوسيع فرص التعليم وتحسين الظروف الصحية والبيئيةً للسكان.. موضحا ان الْحكومة اعتمدنت منذ عام 2000م اهداف التنمية الالفية كاساس مرجعي لاعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية

قدرة الاقتصاد الوطني في جانب جذب الاستَثمارات وتوليد فرصَ العمل اضافة الى عدد من التحديات في الجانب الامني والمؤسسي قد حدت من امكانية تحقيق التقدم المطلوب للوصول الى تلك الاهداف وعبر شرف عن امله في ان يركز هذا الاجتماع على بعض القضايا والتحديات الملحة في الاجلّ القصير والمتوسط والخروج بتصورات عملية

لمعالجتها، وابرزها استيعاب العمالة اليمنية في اسواق العمل لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاستدامة المالّية للموازنة العامة للدولة. وقال: «افرزت المشكلة السكانية في اليمن العديد من الاختلالات فالذين تقل اعمارهم عن 24 سنة يشكلون 68 بالمائة من السكان اي 13 مليون نسمة اضافة الى تزايد معدل البطالة بين الشباب حيث تصل الى 34 بالمائة وهنا تبرز اهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين لاستيعاب العمالة اليمنية في سوق العمل الخليجية التي تستوعب عمالة كبيرة تجمع بين العمالة المَّاهرة وغير الماهرة، وهذا يعتَّطي الفرصة لاستيعاب العمالةَ اليمنية ليس فقط الماهرة وانما وبشكل اكبر العمالة محدودة المهارة الامر الذي سيلبى احتياجات سوق العمل الخليجية من ذلك النوع من الايدي العاملة من جهة

وسيساهم في الحد من اختناقات سوق العمل اليمنية من جهة أخرى». وأضاف: «وفّيما يخص الاستدامة المالية للموازنة العامة للدولة، تعتمد اليمن بشكل رئيسي في تمويل التنمية على قطاع النفط الذي ساهم خلال السنوات الماضية بحوالي 70 بالمائة من الايرادات العامة وبأكثر من 90 بالمائة من اجمالي الصادراَّت، ويكمن التحدي في التراجع المُستمر ً في التراجع المُستمر ً في التاج النفط الخام وحصة الحكومة منه، الامر الذي يؤثر سلبا على استدامة وضع المالية العامة وحصيلة الدولة من النقد الاجتبى ومن ثم سعر صرف العملة الوطنية وقوتها الشرائية بالاضافة الى اضعاف قدرة الدولة على

لتوسع في البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية». وأوضّح تنائب وزير التخطيط والتعاون الدولى ان الحكومة تقوم حاليا بالتَّفَاوضَ مع صنَّدُوقَ النقد الدولي بهدف تنفيذٌ حزمة اصلاحات تستهدف تحقيق مستويات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي من خلال تحقيق لاستقرار المالي، اضافة الى توسيع اجندة الاصلاحات الوطنية وتبني تنفيذها من خلالً خطط زمنية محددة .

وقال: «الوضع الذي تتجه اليه المالية العامة غاية في الخطورة والبرنامج لمزمع تنفيذه مع الصندوق سيساهم باتخاذ تدابير جآدة للمعالجة والمضر بوتيرة قوية ومنتظمة في الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والإدراية والتي يتوقع ان تؤتي ثمارها في المدى المتوسط والطويل اما على المدى لقصير والآني فلا مناص من جهود تعاون دولي تعمل جنبا الي جنب مع اليمن لُحشَد الموارد الخارجية الكافية على شكلٌ منح لسد الفجوة المالية القائمة وتحسين طروف استدامة المالية للموازنة العامة للدولة»

الاقتصادية والاجتماعية الصعبة والتحديات الامنية الكبيرة، ما يؤهله لان يُ عطى اكثر من فِرصةواكِثر من جرعة دعم فعالة لجعله اكثر قوة وعنصر امن وسلام فاعلاً ومؤثراً في منطقة الجزيرة والخليج في اطار من العمل المشترك الذي يجمع اليمنّ بشركائه في التنمية والاستثمار ومكافحة

رُئيسُ دائرة الشرق الاوسط بوزارة الخارجية الالمانية رئيس الوفد الالماني للاجتماع رالف تراف من جهته أكد اهمية الاجتماع في استكشاف الفرص والمجالات التي يمكن للحكومة اليمنية ان تحقق تُجاحات في مواجُّهة ۖ التّحديات الاقتصَّادية، وتحديد المجالات التي يمكن للمجتمع الدوليّ انُ يقدم فيها الدعم والمساندة الضرورية لليمن .

وشدد على ان النجاح في تحقيق اهداف هذه المجموعة سيعتمد على الدعم الذي ستقدمه الدولّ الاعضاء في مجموعة اصدقاء اليمن. وكانت الآجتماعات التي تستمر يومين، قد سبقها اجتماع مغلق ضم ممثلي

اليمِن والامارات والولايات المتحدة الامريكية وبريطانياً. وأوضح وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولى لشئون الدراسات والتوقعات لاقتصادية الدكتور محمد الحاوري ان الاجتماعات تتركز حول محورين اساسيين الاول يتعلق بالتحديات التنموية وكيفية مواجهتها والتغلب عليها ، فيما يركو المحور الثاني على قضايا الاصلاح بما في ذلك اصلاح القضاء

والاصلاحات الاخرى في المجال السياسي والاقتصاديّ والامني . وعلمت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) انه سيتبع اجتماعات مجموعة اصدقاء ليمن في ابوظبي اجتماع في الاردن و آخر في برلين، على ان يكون هناك اجتماع موسّع في العاصمة السعودية الرياض مقرر عقده في مايو

في كلمة بلادنا بالمؤتمر الدولي للاتحاد البرلماني الدولي ألقاها البركاني:

اليمن تدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين من القرن الإفريقي

دانت الجمهورية اليمنية الاعتداءات السافرة لجيش الكيان الصهيوني على القدس الشريف والمقدسات

الإسلامية والمسيحية فيه، وإنتهاك قدسيتها أمام مرأى ومسمع من العالم. جاء ذلك خلال كلمة رئيس وفد اليمن البرلماني سلطان سعيد البركاني أمس ضمن أعمال المؤتمر الثاني

والعشرين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حاليا في العاصمة التايلاندية بانكوك.

التي يمارسها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، والحصار المستمر على حياته اليومية واستمرار تشريد واعتقال الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في مقدمتهم عضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني الذين يفترض أن يكونوا طليقي الحرية.

وقال: «إنه لعّار على البرلمانيين الإسرائيليين أن يتواجدوا في هذه القاعة ويدعوا الحرية والديمقراطية وحكومتهم تعتقل البرلمانيين من أبناء الشعب الفلسطيني في سجونها، فأية حرية أو ديمقراطية أو حقوق للإنسان يتحدث عنها الصهاينة وهم يغتصبون الأرض و ينتهكون الحقوق ويعيثون في الأرض فساداً. وأكد أن هذا الوضع يستدعي وقفة جادة ومسؤولة من قبل الجميع حتى ترضخ إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي،

وتلتزم بقرارات الشرعية الدولية ، وبمبادرات السلام ذات لصلة بالقضية الفلسطينية, وبتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط وجعلها منطقة خالية من كاقة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار

وعلى الصعيد الوطني، قال البركاني: إن الوحدة اليمنية مثلت بمضمونها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني والتاريخي احد أهم أحداث ومنجزات القرن العشرين التّي انتصر لّها الشعب اليمني بإرادته الحرة في ظل قيادة الزعيم الوحدوي فخامة الأخ الرئيس

علي عبدَّاللّه صالح رئيس الجمهوريّة. وأضاف: لقد تعرضت الجمهورية اليمنية خلال الأعوام العشرين الماضية وهي تمضي نحو المستقبل لبعض الصعوبات والتحديات استهدفت ألعودة بالنظام الجمهوري والوحدة الوطنية خطوات إلى الوراء.

لكنه أكد ان وحدة اليمن تترسخ كل يوم، لأنها تمثل ضمير الإنسان اليمني وتشكل مصدر تنمية قدراته ومرتكز ازدهار حياته في الحاضر والمستقبل، وتعد قاعدة أساسية لحفظ الأمن وآلاستقرار في المنطقة. مبيناً أن الشعب اليمني قد تصدى مع قواته المسلحة والأمن بكل بسالة لكل مخططات الخارجين على الدستور والقانون، وفي مقدمتهم عناصر تنظيم القاعدة الإرهابيون من خلال مختلف الوسائل الدستورية والقانونية و توجيه الضربات الاستباقية المركزة للقضاء على مخططاتهم

ولفت الى إن الإرهاب ظاهرة مستجدة على مجتمعاتنا ليس لها دين ولا مبادئ ولاقيم ولا وطن عدا الإضرار بمصالح الناس وأمنهم واستقرارهم وتنميتهم، ولذلك عليناً توحيد الجهود لتجفيف منابع هذه الظاهرة والتفكير في الوقت ذاته بكيفية معالجة

وأشار الى أن اليمن تواجه أعباء إضافية تتمثل في تدفق اللاجئين من القرن الأفريقي آلذين يزيد عددهم على مليون شخص، ويتزايد هذا الرقم بصورة يومية، وعلى الرغم من ذلك تتحمل اليمن مسؤوليتها الإنسانية تجاه هـؤلاء اللاجئين،

منوهاً الى أن اليمن تطالب في هذا الصدد المجتمع الدولي بأن يتحمل هو الآخر مسؤوليته الإنسانية والأخلاقية تجاه هذه الظاهرة ويعمل على دعم اليمن للتخفيف من معاناته في هذا الاتجاه، وتمكينه من الإيفاء بالمتطلبات الأساسية الإنسانية للاجئين، ليس هذا فحسب، بل أيضا البحث والتعاون من أجل معالجة الأسباب التي تؤدي إلى بروز هذه الظاهرة وتفاقمها.

ونوه الى مّا تواجّهه اليمن من تحديات أعمال القرصنة



وأشار الى أن هذا التوجه للدولة اليمنية يحظى بدعم وتعاون أشقاء وأصدقاء اليمن من المانحين و ندعوهم إلى تعزيز هذا الدعم والتضامن الصادق. وأردف البركاني قائلا : إن الشعار الـذي ينعقد اجتماعنا في ظله : (البرلمانات هي قلب حل النزاعات السياسية والإدارة الجيدة) يمثل جوهر مهماتنا لمرحلة إستراتيجية طويلة من الزمن, تستدعى من الجميع بذل جهود مضاعفة, ورسم سياسات سليمةً وإجراءات عملية

في الجمهورية اليمنية بصورة لافتة.

وأضاف: لا شك في أن الجهود التي

تبذُّل من قبل الحكومة اليمنية في

مختلف المجالات لمواجهة تلك التحديات

ومواصلة عملية الإصلاحات في المجالات

السياسية والاقتصادية والإدارية

والمالية، قد بدأت منذ وقت مبكر نحو

توسيع قاعدة الممارسة الديمقراطية

و التعددية الحزبية والسياسية وحرية

الرأي والتفكير وإقامة الحكم الرشيد.

الجارية في البحر العربي أمام السواحل الصومالية وخليج عدن الأمر الذي يؤثر ومدروسة لتحقيقها، مستدركا بالقول: ولكن الواقع المعاش يتطلب تحديد الأولويات الملحة لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الراهنة. سلبا على حركة الملاحة الدولية والحركة التجارية في هذا الممر المائي المهم، ولفت إلى أن مناطق عديدة من العالم تشهد حروبا و توترات وعدم استقرار في أوضاعها الداخلية, وتزايد فضلا عن الصعوبات الاقتصادية الناتجة أعمال الإرهاب وارتكاب الجريمة المنظمة،وكلها أُفعال عن شحة الموارد وتزايد نسبة السكان مخالفة للقوانين وتضر بمصالح الشعوب والدول على

وأكد أنه تقع عليهم كبرلمانيين مسؤولية الإسهام في البحث عن أسباب تلك الظواهر لمساعدة الحكومات على إيجاد طرق معالجتها.. مشيراً الى ان الفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض نسبة التعليم, مع شحة موارد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى العديد من البلدان، وتأثير نظام العولمة والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، واختلال توازن النمو والتقدم الاقتصادي والعلمي، لعبت دورا سلبيا في إذكاء تلك

وبين انه لابد من التأكيد على أهمية الارتقاء بأشكال التعاون, في سبيل إيجاد المعالجات اللازمة لتلك العوامل, ومنها التشريع في انجاز المهمات والأهداف التنموية للألفية، ونثق بأن الدول الشقيقة والصديقة ، ذات القدرة الاقتصادية والتقدم العلمي والتكنولوجي ستؤدي دورها المأمول منها في هذا المنحى، بما يعزز من التكافل والتضامن والأخوَّة والصداقة بين الشعوب.